

العودة. وقال السنيورة أنه تسلّم مذكرة عباس ومستعد أن يتسلّم مذكرة أخرى من بقية الفصائل حتى يجمع المذكرتين في مذكرة واحدة. وأعلن استعداده الكامل لتولي الملف الفلسطيني شخصياً بصفته رئيساً للحكومة بالتعاون مع بعض الوزراء المعنيين والذين هم على تماس مع قضية اللاجئين.

إلغاء الأتروا والتهجير!

يتكرّر الكلام عن إلغاء وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين (الأتروا) في أحاديث العديد من المسؤولين اللبنانيين والفلسطينيين، ممّا يعكس تزايد الخشية من هكذا إجراء. فهناك برنامج مطروح في أروقة الوكالة يدعى (برنامج السلام) لتأهيل اللاجئين الفلسطينيين لمدة خمس سنوات يصار بعدها إلى إنهاء عمل وكالة الأتروا. وتتعرّز هذه الشكوك بوجود المفوضة العامة الجديدة للأتروا الأميركية كارولين أبو زيد التي يعتقد أنها تنفذ سياسة أميركية، خاصة أنها تحدثت في تصريحاتها الأخيرة عن أن اللاجئين الفلسطينيين لا يرغبون في العودة إلى ديارهم. وهناك أيضاً مؤشرات حول تراجع خدمات الأتروا مما ينذر بإلغاء دور الأتروا وأن يتم إلغاء تبعات ومسؤوليات اللاجئين الفلسطينيين على الدول المضيفة، وبالتالي إلغاء الأتروا كشاهد على قضية اللاجئين ومسؤولية عن ملفهم حتى يتمكنوا من العودة إلى ديارهم.

تتساقق هذه الطروحات مع ما طرحه وفد الكونغرس الأميركي في بيروت في آب/أغسطس الماضي عن وجود خطة لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين تقوم على تهجيرهم من لبنان، وسمى الوفد عدة دول من بينها الولايات المتحدة وفرنسا وكندا. كما أن المعلومات المتواترة تؤكد وجود ضغط أمريكي على العديد من الدول العربية من أجل المساعدة في إيجاد (حلول لقضية اللاجئين غير حق العودة). كما تسرّبت معلومات أن هناك مشروعاً لنقل فلسطينيين من لبنان إلى قطاع غزة، وبالطبع هذا لا يمكن اعتباره عودة لهؤلاء اللاجئين حيث إن حق العودة لا يكون إلا إلى قراهم التي هجروا منها. هذه المشاريع التصفوية للقضية اللبنانية يخشى، وهناك كلام في هذا الاتجاه، أن تستخدم في صفقات سياسية ومساومات لقضايا حساسة يشهدها لبنان.

وبالتالي تقف قضية اللاجئين الفلسطينيين في لبنان عند منعطف حساس، نوع وشكل ومضمون التعاطي معه سيحدد أموراً كثيرة. ■

الإجراءات الأمنية في محيط المخيمات بما يضمن تخفيف التوترات الناشئة.

لقاء وطني لبناني - فلسطيني

هناك مبادرة من نائبي صيدا بهية الحريري وأسامة سعد من أجل عقد لقاء وطني لبناني - فلسطيني يتناول الملف الفلسطيني في لبنان وتنظيم العلاقة اللبنانية - الفلسطينية. وتحدث عناوين اللقاء عن الحقوق المدنية للفلسطينيين، السلاح الفلسطيني، دور الأتروا في لبنان، قضية اللاجئين الفلسطينيين في لبنان قضية سياسية وليست أمنية، وغيرها من القضايا التي تهم الجانبين. كما أن هناك لقاءات يجريها النائبان سعد والحريري سواء مع تحالف القوى الفلسطينية أو منظمة التحرير الفلسطينية من أجل الوصول إلى قرارات مشتركة في اللقاء الوطني. وقد حرصت الفصائل الفلسطينية خلال هذه اللقاءات على أن تكون هناك تشريعات نيابية تنظم العلاقة اللبنانية - الفلسطينية، وليس أن تنظم هذه العلاقة عبر قرارات إدارية قد يأتي وزير آخر ويلغيها. فعلى الرغم من التقدير الكبير لخطوة وزير العمل طراد حمادة في السماح للفلسطينيين بحرية العمل إلا أن هناك مخاوف من أن يأتي وزير آخر في المستقبل ويلغي هذا القرار، خاصة وأن مثل هذه القرارات تحتاج إلى تمديد سنوي وليست قرارات ثابتة.

النائب بهية الحريري وعدت من جهتها أنها ستسعى من خلال كتلة نواب المستقبل، التي تنتمي إليها، وحلفائهم في المجلس النيابي إلى طرح عدة مشاريع قوانين وتشريعات تمنح الفلسطينيين حقوقهم المدنية والإنسانية وخاصة حق التملك والعمل. وشدّدت الحريري على ضرورة أن يكون الفلسطينيون في لبنان عنصر استقرار.

الحكومة اللبنانية

رئيس الحكومة اللبنانية فؤاد السنيورة أكد من جانبه، خلال لقاء مع الفصائل الفلسطينية، على أن الفلسطينيين في لبنان هم إخوة وأشقاء وتجمعنا القومية العربية. وأبدى استعداده للعمل على تخفيف المعاناة عن اللاجئين الفلسطينيين والمخيمات، وشدّد السنيورة على أن تضبط الفصائل الفلسطينية الأوضاع في المخيمات، وأن تحرص على أن لا تساند أي طرف لبناني ضد آخر، فالفلسطينيون، والكلام للسنيورة، بحاجة إلى كل الفئات بهذا البلد لدعم قضيتهم وخاصة حق

بامتياز ولا تحلّ بشكل نهائي إلا بعودة جميع اللاجئين إلى ديارهم، فكان هناك إسقاط لمطلب حق العودة أو التأكيد عليه في الورقة. فتعاملت الورقة مع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان كجالية وليس كهّم وطني يحمله أكثر من أربعمئة ألف لاجئ في لبنان.

المصادر الفلسطينية المختلفة تشير إلى أن مهمة عباس زكي لن يكون من السهل إتمامها خاصة وأن هناك خلافات حادة داخل فتح تعيق عمله. السلطة اللبنانية من جهتها ما زالت متخوفة وحذرة من التعامل مع السلطة الفلسطينية والاعتراف بها، والدولة اللبنانية استقبلت محمود عباس (أبو مازن) بصفته رئيساً لمنظمة التحرير وليس بصفته القيادية داخل السلطة الفلسطينية. كما أن لبنان ينتظر ماذا سيحدث بعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، وما هو المستقبل الذي ينتظر السلطة الفلسطينية وكيف ستتعامل مع قضية اللاجئين وحق العودة، خاصة وأن السلطة تبدو غير معنية حتى الآن بعودتهم بل إنها تشجع وعلى لسان قيادتها على تجنيس الفلسطينيين. ومعلوم أن لبنان يعتبر ملف اللاجئين ملفاً حساساً، خاصة أن اتفاق الطائف ينصّ على منع التوطين ويقرّنه بالتقسيم.

ورقة التحالف

يعدّ تحالف القوى الفلسطينية ورقة عمل مهمّ ما يميزها عن ورقة زكي التأكيد على حق العودة وعدم السعي إلى الاستئثار بتمثيل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. فالورقة تنصّ على أن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان هم جزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني، وهم متمسكون بحقوقهم في العودة إلى أرضهم وديارهم التي أخرجوا منها، ويرفضون إسقاط هذا الحق أو منعهم من ممارسته سواء كان البديل توطيناً أو تهجيراً جديداً. كما تنأى الورقة بالفلسطينيين في لبنان عن التدخل بأي شأن داخلي، بل تعتبرهم معنيين بالعمل من أجل قضيتهم ويتطلعون إلى دعم أشقائهم في لبنان، كما تؤكد الورقة على أن لبنان القوي الآمن المتناسك قوة لفلسطين وقضية شعبها، وتشدّد على أن قضية اللاجئين في لبنان قضية سياسية ولا يجوز التعاطي معها في إطار أمني. وتتضمن الورقة تأكيداً على أن مرجعية الحوار من الجانب الفلسطيني إطار موحد يضم كل القوى الفلسطينية الفاعلة. هذا بالإضافة إلى التأكيد على المطالبات السابقة بحق العمل والتملك وتنظيم